

أنطوان شلحت *

مهلة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

توشك أن تنتهي ولا اختراق

من المنتظر أن تنتهي في نيسان / أبريل ٢٠١٤ المهلة التي حُدّت مسبقاً من جانب الإدارة الأميركية لجولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تحظى برعاية مباشرة من الولايات المتحدة ممثلة في وزير خارجيتها جون كيري. ويتزامن ذلك مع مرور أول عام على حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة التي بدأت ولايتها في ١٨ آذار / مارس ٢٠١٣. وعشية انتهاء مهلة المفاوضات قام نتنياهو خلال الفترة ٣ - ٧ آذار / مارس ٢٠١٤ بزيارة رسمية للولايات المتحدة اجتمع خلالها بالرئيس الأميركي باراك أوباما، واشترك في المؤتمر السنوي لمنظمة "أيباك" (اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة). وقد استبق أوباما هذه الزيارة بتوجيه رسالة مباشرة إلى نتنياهو أكد فيها أن الوقت المتوفر لدى إسرائيل لتحقيق السلام بدأ ينفد. وأضاف في سياق مقابلة أجرتها معه وكالة أنباء "بلومبرغ" أن الولايات المتحدة ستصبح في المستقبل أقل قدرة على التعامل مع ردة فعل العالم في ظل انعدام حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، مؤكداً أنه لم يُعرض عليه بعد أي سيناريو يتيح لإسرائيل إمكان حماية طابعها اليهودي الديمقراطي بمنأى عن حل الدولتين، ومن دون تحقيق سلام مع الدول المجاورة لها. وأشار إلى أن كل ما سمعه من المسؤولين الإسرائيليين حتى الآن هو أنهم سيواصلون ما يفعلونه، وسيبنون في المستعمرات، وسيعاملون مع المشكلات لدى ظهورها. وشدد أوباما على أنه يتعيّن على نتنياهو اغتنام الفرصة السانحة حالياً، موضحاً أن الوضع لن يتحسن من تلقاء ذاته لأن عدد الفلسطينيين و"العرب الإسرائيليين" سيزداد بمرور الوقت. ورأى وجوب قيام نتنياهو بطرح حل بديل إذا لم يكن مقتنعاً بأن السلام مع الفلسطينيين هو الأمر الصائب بالنسبة إلى إسرائيل. وأشار إلى أن عزلة إسرائيل في الحلبة الدولية تصاعدت، وأن الولايات المتحدة باتت مضطرة إلى الوقوف إلى جانبها في مجلس الأمن الدولي بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي، لكنه في الوقت عينه حذر من أنه سيصعب على الولايات المتحدة في المستقبل الوقوف إلى جانب إسرائيل في الساحة الدولية إذا لم يتم التوصل إلى حل سلمي للنزاع مع الفلسطينيين. وانتقد أوباما مشاريع البناء في

* كاتب وباحث فلسطيني.

"مستوطنات المناطق المحتلة"، مشيراً إلى أنها ازدادت كثيراً في الأعوام الأخيرة. وأشاد بالجهود التي يبذلها وزير خارجيته جون كيري لدفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني قدماً، مشيراً إلى أن هذا الأخير يُطلعه باستمرار على جهوده ("يديعوت أحرونوت"، ٣ / ٣ / ٢٠١٤، نشرة "مختارات من الصحف العبرية" في الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية).

ووفقاً لقراءة كثير من المحللين الإسرائيليين لنتائج هذه الزيارة، فإن نتياهو لم يقدم أي طرح جديد خلالها، سواء لدى اجتماعه بأوباما أو في سياق خطابه أمام مؤتمر "أيباك". فضلاً عن ذلك، لم نتياهو قبل اجتماعه بأوباما إلى أنه يرفض الرسالة التي وجهها هذا الأخير. وذكر بيان في هذا الشأن أصدره ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أن نتياهو أكد أن هناك حاجة إلى ثلاثة أطراف على الأقل من أجل "رقصة التانغو" في الشرق الأوسط (يقصد صنع السلام)، ويوجد الآن طرفان هما إسرائيل والولايات المتحدة، ويجب أن نرى الفلسطينيين حاضرين أيضاً. وأكد نتياهو أنه سيرحس على حماية مصالح إسرائيل الحيوية، مشيراً إلى أنه أثبت أنه يقوم بذلك على الرغم من جميع الضغوط والهزّات، وسيواصل القيام بذلك خلال زيارته للولايات المتحدة (يديعوت أحرونوت، ٤ / ٣ / ٢٠١٤، نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وبحسب رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست يتسحاق هيرتسوغ فإن نتياهو لم يقرر صنع السلام. ويلفت هيرتسوغ أيضاً إلى أن رئيس الحكومة كرز القول إن إسرائيل قدمت تنازلات كثيرة للفلسطينيين بينما لم يقدم الفلسطينيون أي شيء في المقابل، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وركز على البرنامج النووي الإيراني مشدداً على أنه برنامج عسكري وأن إيران تريد القضاء على إسرائيل، كما هاجم حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل جزاء سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة ("معاريف"، ٦ / ٣ / ٢٠١٤، نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وأكدت تحليلات أخرى أن نتياهو "يتبنى كليشيات ممجوجة كبديل عقيم من سياسة جادة" (افتتاحية "هآرتس"، ٧ / ٣ / ٢٠١٤)، وأنه ما زال يتصرف كقائد حزبي أكثر منه كزعيم سياسي، على حد قول البروفسور شلومو بن عامي الذي شغل منصب وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي في حكومة إيهود باراك ("معاريف"، ٧ / ٣ / ٢٠١٤).

وحتى قبل الاجتماع بأوباما، فإن افتتاحية صحيفة "هآرتس" (٣ / ٣ / ٢٠١٤) اتهمت نتياهو بأنه يضع نصب عينيه هدفاً واحداً هو إنقاذ نفسه ودولة إسرائيل من المفاوضات التي قد تؤدي إلى انسحاب من المناطق الفلسطينية، وتثمر اتفاقاً للسلام. ونظراً إلى أن الجدول الزمني بدأ يضيق، فإن نتياهو يسعى الآن للتخلص من ضغط الشريك الأميركي الذي يصر على إيصال الجانبين إلى توقيع "اتفاق إطار". وبرأي الصحيفة، فإنه اتضح خلال أشهر المفاوضات العقيمة الماضية أن المفاوضات ليست بين إسرائيل والفلسطينيين بقدر ما هي بين إسرائيل وواشنطن. وهي مفاوضات كانت ولا تزال عقيمة، طافحة بالافتراءات ضد كيري^١، وبالإيحاءات القاسية ضد أوباما والسخرية من سياسته الخارجية، ولا سيما في إزاء إيران وسورية. وباستخدام اللوبي اليهودي من أجل إلحاق الضرر بهذه السياسة. وأضيفت إلى هذا كله مبادرات قومية، على غرار قانون الاستفتاء العام والمطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية، تهدف إلى إفشال أي احتمال ضعيف لتوقيع اتفاق سلام (نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وتذهب بعض التحليلات إلى أن وقائع زيارة نتياهو للولايات المتحدة أشارت إلى وجود "خلافات

كبيرة" بين أوباما ونتنياهو، وجعلت رئيس الولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى تبني الموقف الفلسطيني. ووفقاً للمحلل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن الأمر الأكيد أن أوباما بات يرى أن الجانب الفلسطيني هو الضعيف، وأن الجانب الإسرائيلي هو القوي الذي يتجاهل مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، ومجرد ذلك يلزم رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن يفكر في الحاجة إلى التوصل سريعاً إلى تفاهات مع الفلسطينيين (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٤/٣/٢٠١٤).

وسخر المحلل نفسه من تصريح نتניהو لدى وصوله إلى واشنطن، والذي قال فيه إن السلام في منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى ثلاثة أطراف: إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة، بموازاة تأكيده أن إسرائيل والولايات المتحدة تقومان بتقديم ما يلزم، بينما لا يزال الفلسطينيون ممتنعين عن تقديم ما يلزم. وأشار المحلل إلى أن تصريح نتניהو تزامن مع قيام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بنشر معطيات جديدة بشأن البناء في مستعمرات الضفة الغربية، تبين منها أن أعمال البناء الجديدة في أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقام، ازدادت خلال سنة ٢٠١٣ بـ ١٢٣٪. وقال: "ما دامت الحال على هذا المنوال، يمكن أن نفهم لماذا لا يقوم الفلسطينيون، وفي مقدمهم رئيس السلطة الفلسطينية، بتقديم ما يلزم لدفع المفاوضات قدماً. كما يمكن أن نفهم التصريحات التي أدلى بها الرئيس أوباما إلى وكالة أنباء بلومبرغ واتسمت بنبرة تشاؤمية" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وكان "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب قد أطلق كتابه "تقويم استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٣ - ٢٠١٤" في مؤتمر عقد في ٢٨ و٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤. وقال رئيس المعهد اللواء احتياط عاموس يادلين الذي كان يلقب بـ "رجل التقديرات الوطنية" في منصبه السابق كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")، في سياق مقابلة خاصة مع صحيفة "يسرائيل هيوم" (٣١/١/٢٠١٤)، إنه بات من الواضح، مع قرب انتهاء المهلة المحددة من طرف الإدارة الأميركية لجولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نيسان / أبريل ٢٠١٤، أن فرصة التوصل إلى اتفاق بين الجانبين متدنية جداً، لأن على كل جانب القبول بثلاثة "تنازلات مؤلمة" على الأقل. فمطلوب من إسرائيل - بحسب يادلين - قبول تقسيم البلد وإقامة دولة فلسطينية، كما أن عليها القبول بإقامة هذه الدولة على حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراض، وستضطر، في النهاية، إلى قبول وجود فلسطيني في القدس، وصولاً إلى تجسيد عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية. وبشأن التنازلات الأخرى على الأقل، فإن رئيس الحكومة نتניהو لم يصل إليهما بعد، وهو بالتأكيد لا يدفع الشعب في إسرائيل نحوهما.

وبشأن الفلسطينيين - يتابع يادلين - فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مضطر إلى تقديم ثلاثة تنازلات إلزامية: ١ - إعلان نهاية الصراع ونهاية المطالب والإقرار بالدولة اليهودية؛ ٢ - التنازل عن عودة اللاجئين؛ ٣ - قبول قيود على السيادة لمصلحة ترتيبات أمنية مع إسرائيل. ويحاول عباس التهرب من هذه الالتزامات كلها، لأن القبول بها في نظر الفلسطينيين هو كالاقرار بالصهيونية.

أما بالنسبة إلى عودة اللاجئين، فإن يادلين يؤكد أن عباس سبق أن قال، في سنة ٢٠١٢، أنه يتنازل شخصياً عن عودته إلى بيته في مدينة صفد، أما بالنسبة إلى عموم اللاجئين فالمطلوب تنازل فردي لكل واحد عن بيته - وهذا بداية غير مقبول من إسرائيل - وبرأيه، فإن المطلوب هو اتفاق بين الشعبين في موضوع اللاجئين، وعدم إبقاء الأمر مفتوحاً، والمطلوب اتفاق من دون حق عودة

فلسطينية إلى أرض أقام الشعب اليهودي عليها دولته. كذلك ينبغي للفلسطينيين استيعاب التنازلات والقيود على سيادتهم لمصلحة ترتيبات أمنية. و"كنا نعتقد أن الترتيبات الأمنية ستكون الأسهل بين قضايا الحل النهائي، لكن الفلسطينيين سارعوا إلى رفض الخطة الأميركية الأمنية."

الخلافات الإسرائيلية - الأميركية بشأن إيران

لا بُد من أن نشير إلى أن موضوع التعامل مع البرنامج النووي الإيراني ما زال يشكل نقطة خلاف أخرى بين إسرائيل والولايات المتحدة، وخصوصاً منذ الاتفاق الموقت الذي وقّعه طهران مع الدول الست العظمى في جنيف في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ (راجع التقرير الإسرائيلي في العدد السابق).

وسبق أن أشرنا إلى أن إسرائيل استاءت كثيراً من التنازلات التي تعتبرها مبالغاً فيها، والتي قدمتها الولايات المتحدة في الاتفاق الموقت من دون الحصول على مقابل كاف من الجانب الإيراني. ولا تتخوف إسرائيل فقط من استعداد الإدارة الأميركية لتقديم تنازلات جديدة، بل أيضاً من اقتناع الرئيس الأميركي ومساعديه بأن "هجوم الابتسامات" للرئيس الإيراني حسن روحاني يكشف عن تغيير حقيقي في مقاربة طهران، الأمر الذي يسمح لطهران - إلى جانب تخفيف العقوبات - بالدخول مجدداً إلى منتدى الدول الشرعية من الباب الخلفي.

وتشير تحليلات إسرائيلية جديدة في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة لم تعد منذ مدة تتحدث عن "محور الشر" الذي يضم إيران وسورية وحزب الله، وإنما عن مناورة معقدة بين المعسكرات المتنازعة في الشرق الأوسط. وهي ترى في اللاعبين الجدد في الزعامة الإيرانية وعلى رأسهم روحاني، شركاء عقلانيين يمكن التعاون معهم عند الحاجة، وأنه سيكون في استطاعة الولايات المتحدة الاستعانة بالإيرانيين في حل مشكلات إقليمية كثيرة أخرى للإيرانيين تأثير فيها، إذ تستطيع إيران المساهمة في استقرار الوضع في أفغانستان بعد استكمال انسحاب القوات الأميركية من هناك في نهاية السنة الحالية، كما أن طهران تملك النفوذ الأكبر في الحكومة الشيعية في العراق، وقبل أي شي فإن طهران طرف يجب أخذه في الاعتبار في سورية، فمن دون الدعم الإيراني والروسي لنظام بشار الأسد لكان الرئيس السوري اضطر إلى الاستسلام منذ وقت طويل أمام مئات التنظيمات المعارضة التي تعمل من أجل إسقاطه. وجرى البحث في جولة المحادثات الأخيرة التي جرت بشأن مستقبل سورية (جنيف ٢) في سويسرا في إمكان انضمام الإيرانيين إلى النقاشات ("هآرتس"، ٧ / ٣ / ٢٠١٤، "نشرة مختارات من الصحف العبرية").

وبناء على ذلك فإن إسرائيل تجد نفسها اليوم "في خضم عملية ذات أهمية استراتيجية كبيرة هي فضح خداع إيران أمام العالم الغربي المتحمس لإجراء مفاوضات مع الإيرانيين، وتخفيف العقوبات المفروضة عليهم من دون أن يتنازل هؤلاء عن برنامجهم النووي" ("معاريف"، ٦ / ٣ / ٢٠١٤، نشرة "مختارات من الصحف العبرية").

وفي إطار هذه العملية طُلب من جميع أجهزة الاستخبارات والعمليات الحصول على أدلة تثبت أن إيران لم تغير فعلاً مقاربتها، وأنها لا تزال تسعى للحصول على القنبلة النووية وإشعال الإرهاب في أنحاء العالم كافة، لا في منطقة الشرق الأوسط فقط. ومن زاوية هذا الجهد الاستراتيجي، اعتُبر الاستيلاء في ٥ / ٣ / ٢٠١٤ على سفينة في عرض البحر الأحمر على بعد نحو ١٥٠٠ كيلومتر من

شواطئ إسرائيل تحمل شحنات أسلحة من إيران إلى حركة "حماس" في قطاع غزة - بموجب الرواية الإسرائيلية الرسمية - حدثاً مهماً جاء في توقيت جيد، أي في الوقت الذي كان رئيس الحكومة نتنياهو يزور الولايات المتحدة ويحاول إقناع الأميركيين بأن الإيرانيين أسوأ الأعداء (المصدر نفسه).

وبرأي المحلل السياسي لصحيفة "يسرائيل هيوم" (٧ / ٣ / ٢٠١٤) فإن العالم يتظاهر بأنه لا يفهم نظام آيات الله في طهران، ومن واجب إسرائيل أن تجعله يستفيق من غفوته.

تصاعد وتيرة الاستيطان وجدل بشأن "الدولة اليهودية"

من المتوقع أن تأخذ عملية تقويم أداء حكومة نتنياهو الثالثة بمناسبة مرور أول عام على تأليفها بعداً أوسع في غضون الفترة القليلة المقبلة.

وبالتزامن مع قيام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل في ٣ / ٣ / ٢٠١٤ بنشر معطيات جديدة بشأن أعمال البناء التي بدأت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها خلال سنة ٢٠١٣، أكد السكرتير العام لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية ياريف أوبنهايمر أنه في ضوء هذه المعطيات الرسمية يمكن القول إن حكومة نتنياهو ملتزمة بأمر واحد فقط هو استمرار البناء في المستوطنات لا العملية السياسية مع الفلسطينيين ولا قضايا السكن وغلاء المعيشة داخل الخط الأخضر (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٤ / ٣ / ٢٠١٤).

وكنا قد أشرنا في تقارير سابقة إلى أنه وفقاً للخطوط العريضة لسياسة هذه الحكومة، كما الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها، فإنها ستركز على القضايا الداخلية، وخصوصاً الاقتصادية - الاجتماعية.

وهذا ما أكده رئيس الحكومة نفسه في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيست، وعرض فيه حكومته، وتعهد بإحداث تغييرات كبرى في إسرائيل تمشياً مع ما وصفه بـ "تطلعات الشعب"، وفي مقدمها زيادة حجم المشاركة في تحمّل العبء الوطني (يقصد السعي لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين مختلف شرائح السكان في أداء الخدمة العسكرية وبدائلها المدنية)، والعمل على خفض غلاء المعيشة بدءاً بأسعار الشقق السكنية، مشيراً إلى أن بعض هذه القضايا تعرّض للإهمال على مدى فترة طويلة.

وأشار تلخيص أولي أجرته صحيفة "يديعوت أحرانوت" (٢ / ٣ / ٢٠١٤) إلى ما يلي: ١ - عدم حل مشكلة تجنيد الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) في الجيش الإسرائيلي؛ ٢ - فشل الشرطة في محاربة عصابات الإجرام المنظم التي تزرع العبوات الناسفة؛ ٣ - عدم خفض أسعار الشقق السكنية؛ ٤ - عدم خفض أسعار المواد الغذائية؛ ٥ - عدم رفع الحد الأدنى للأجور وعدم السعي لعودة مستوى الفقر في إسرائيل إلى المستوى الموجود في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)؛ ٥ - تدهور الخدمات الصحية؛ ٦ - استمرار كبار الأثرياء من الخارج والشركات الأجنبية الكبرى في شراء مزيد من الشركات الإسرائيلية وتجميدها وصرف العاملين فيها (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣ / ٣ / ٢٠١٤).

إلى جانب ذلك، اتسع نطاق الجدل الإسرائيلي الداخلي بشأن مطلب رئيس الحكومة من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل دولة يهودية. وفي هذا السياق نشرت صحيفة "هآرتس" (٧ / ٣ / ٢٠١٤)

افتتاحية خاصة غداة قيام رئيس الحكومة بإلقاء خطابه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة "أيباك"، والذي طالب فيه رئيس السلطة الفلسطينية بالاعتراف بالدولة اليهودية، قالت فيها إن "الاعتراف بإسرائيل يكفي" وإن "مواطني إسرائيل يعيشون في دولة يهودية هي تجسيد للحلم الصهيوني. وإنهم يتطلعون إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يعترفون في إطاره بإسرائيل، لكنهم لا يحتاجون إلى اعتراف فلسطيني بدولة يهودية لم يتفق حتى الإسرائيليون اليهود على ماهيتها".

وفعلاً، أظهرت ندوة بعنوان "هوية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي: نحو إرساء دستوري؟" عُقدت في "منتدى كوهيلت" في القدس في ٢٣ / ٢ / ٢٠١٤ وجود خلافات بشأن تعريف الدولة اليهودية حتى بين أطراف الائتلاف الحكومي. فقد أكد رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينت أن مخططات التهويد التي تنفذها حكومات إسرائيل في منطقتي الجليل والنقب تتطابق مع قيم إسرائيل، بينما رأت رئيسة حزب "الحركة" ووزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي" بغض النظر عما تقوله الدول الأخرى عنها، وحذرت من أن العالم لن يدعم اعترافاً كهذا بإسرائيل إذا ما تم رفع شأن يهودية الدولة على ديمقراطيتها.

وقال بينت إنه لا يوجد تناقض بين إسرائيل يهودية وديمقراطية، وإذا لم يتم الحصول على اعتراف بدولة يهودية سيكون لدى الفلسطينيين دولة ونصف دولة، وسيكون لدى اليهود نصف دولة. وتطرق إلى مشروع قانون "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، معتبراً أنه من اللازم الإشارة إلى يهودية الدولة، فقد تم سنّ عدد لا نهائي من القوانين الحقوقية في إسرائيل، لكن لا يوجد قانون بشأن هوية الدولة. وبناء على ذلك أصبح تهويد البلد مستنكراً لأنه لم يتم تعريف ذلك كغاية دستورية.

واعتبرت ليفني أن سن قانون كهذا يجب أن يرسي ويدخل مضموناً إلى تعريف "يهودية وديمقراطية"، ويجب أن تكون اليهودية والديمقراطية بموازاة بعضهما، وعدم إنشاء مرتبة عليا دستورية لليهودية، فالصهيونية كانت حركة قومية وليست دينية. وأضافت أن "ثمة تيارات تمنح التفوق لليهودية، أو لأرض إسرائيل على شعب إسرائيل. وأنا لا أوافق على هذا كله. والأمر الحاسم هو هل سنتمكن من اعتبار قيم مثل يهودية وديمقراطية قيماً تتعايش معاً؟" وفيما يتعلق بالشرط الذي يضعه نتنياهو بأن يعترف الفلسطينيون بيهودية إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، قالت ليفني إنه يصعب تجنيد العالم لتأييد هذا الشرط إذا ما شددنا على تفوق اليهودية على المساواة ("هآرتس"، ٢٤ / ٢ / ٢٠١٤).

ودفع هذا الجدل رئيس الطاقم الإعلامي السابق في ديوان رئيس الحكومة نتنياهو يوعز هندل، إلى القول إن على إسرائيل أن تعترف بنفسها دولة يهودية قبل أن تطالب الآخرين بذلك ("يديعوت أحرונوت"، ١٣ / ٢ / ٢٠١٤).

كما أن هذا الجدل أدى بأحد الناطقين المفوهين اليمين الإسرائيلي المتطرف أوري أليستور إلى القول إن النقاش بشأن الدولة اليهودية هو "بيننا وبين أنفسنا قبل أن يكون بيننا وبين الفلسطينيين". وبرأيه فإن "اليهود الذين يرفضون الاعتراف بوجود وحق الشعب اليهودي، يفعلون هذا لأنهم لا يفهمون أنه من دون الشعب اليهودي وحقه لا وجود لدولة إسرائيل، ومعهم يجب خوض مفاوضات، ومعهم يجب خوض مباحثات معمقة، ومعهم أو ضدهم يجب في نهاية المطاف حسم هذه المسألة من خلال سنّ القوانين" ("معاريف"، ٢٤ / ٢ / ٢٠١٤). ■

المصادر

- ١ بلغ الهجوم على وزير الخارجية الأميركي ذروته في تصريحات أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون خلال جلسات مغلقة عُقدت مع مسؤولين أميركيين كبار، ومع مصادر رفيعة من المؤسسة السياسية الإسرائيلية في أواسط كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، وكشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" النقاب عنها. ووصف يعالون في سياق هذه الأحاديث كيري بأنه شخص موسوس ومسياني، ويسعى للحصول على جائزة نوبل للسلام، وأكد أنه لا تجري في الوقت الحالي أي مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن الأميركيين يجرون مفاوضات مع كل جانب على حدة، وأن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ليس شريكاً في التسوية، وأنه يحتفظ بمنصبه هذا بفضل الحراب الإسرائيلية، وفي اللحظة التي سيتترك فيها الجيش الإسرائيلي مناطق الضفة الغربية فإن سلطته ستنهار كلياً. وأضاف يعالون أن الخطة الأمنية التي عرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل لا تضمن أمن إسرائيل ولا تحقق سلاماً، مشيراً إلى أن استمرار مرابطة الجيش الإسرائيلي في "يهودا والسامرة" وغور الأردن فقط، من شأنه أن يوفر الحماية لمطار بن - غوريون الدولي ومنطقة وسط إسرائيل من خطر الصواريخ. كما شدد على أن كيري لا يمكنه أن يضيف أي شيء جديد إلى المعلومات التي لدى المسؤولين الإسرائيليين في كل ما يتعلق بنزاعهم مع الفلسطينيين. وقد اضطر يعالون في وقت لاحق إلى إصدار بيان اعتذار عن هذه التصريحات. وأشارت تحليلات إسرائيلية إلى أن ما قاله يعالون علناً هو ما يعتقد رئيس الحكومة نتنياهو في سريته.
- ٢ نشر المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل في ٣ / ٣ / ٢٠١٤ معطيات جديدة بشأن أعمال البناء التي بدأت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها خلال سنة ٢٠١٣ أظهرت أن حجم هذه الأعمال في مستوطنات الضفة الغربية ازداد بنسبة ١٢٣٪ مقارنة بأعمال البناء التي تم تنفيذها في سنة ٢٠١٢، كما ازدادت أعمال البناء في مدينة القدس بما في ذلك القدس الشرقية. ووفقاً لهذه المعطيات، فإن إسرائيل بدأت خلال سنة ٢٠١٣ ببناء ٢٥٣٤ وحدة سكنية جديدة في المستعمرات، في حين أنها بدأت ببناء ١١٣٣ وحدة سكنية جديدة خلال سنة ٢٠١٢. وأشارت المعطيات نفسها إلى أنه خلال سنة ٢٠١٣ تم البدء ببناء ٣٤٣٢ وحدة سكنية في القدس في مقابل ٢٤٦٨ وحدة سكنية تم البدء ببنائها خلال سنة ٢٠١٢ (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٤ / ٣ / ٢٠١٤).
- ٣ أكد كاتب التلخيص أنه "مع اقتراب مرور العام الأول منذ قيام حكومة نتنياهو الثالثة، حان الوقت كي نسأل وزراءها متى سيعترفون بأنهم فشلوا؟ وعلى رئيس الحكومة أن يقول متى تماماً سيعاقب الوزراء الذين لم يوفوا بتعهداتهم".